الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-04

الشروق

سياسيون وقانونيون يطالبون بتوسيع صلاحيات "المير"

انتهى زمن رأس القائمة.. ولا انسداد بالبلديات مستقبلا!

أسماء بهلولي

اعتبر أستاذ القانون بجامعة الجزائر صويلح بوجمعة، أن التعديلات الأخيرة، التي أقرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على قانون البلدية عشية المحليات المقبلة جاءت تماشيا مع قانون الانتخابات الجديد خاصة أن الهدف منها رفع اللبس عن طريقة انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث كان يعين ضمن القائمة صاحبة المركز الأول دون مراعاة نتائج القوائم الأخرى.

وأشار في تصريح لـ"الشروق" أن اعتماد نظام القائمة المفتوحة يعني نهاية الانسداد في المجالس المنتخبة، والتي طالما شوهت العملية الانتخابية وعطلت المشاريع، خاصة أن المحليات الماضية ميزها وجود صراع داخلي بين القوائم وصل إلى حد حرمان صاحب المنصب الأول من الفوز برئاسة المجلس، في حال تشكلت تحالفات "المصلحة" بين بعض الأحزاب، كما أن منصب "المير" في ظل النظام السابق كان معرضا للتغيير في أي وقت، عكس ما تضمنته التعديلات الأخيرة التي حددت كيفية انتخاب رئيس البلدية بطريقة مفصلة لا تترك الباب مفتوحا أمام تمرير أي مخططات للإطاحة بصاحب المركز الأول.

وهو ذهب إليه رئيس الكتلة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني، سيد أحمد تمامري، الذي اعتبر أن تعديل قانون البلدية كان منتظرا لتحديد كيفية انتخاب رئيس المجلس البلدي، لأن القانون القديم لا يتناسب مع قانون الانتخابات الجديد وفق القائمة المفتوحة، مشيرا في تصريح لـ«الشروق" أن القائمة التي تحوز الأغلبية المطلقة من حقها أن تعين رئيس البلدية من عندها، وفي حال العكس لن يكون المجلس أمام انسداد، لأن التعديل قدم عدة احتمالات في هذا الشأن.

وحسب المتحدث، فإن هذه الطريقة سبق أن تم اعتمادها في انتخابات المجالس الولائية سنة 2012 وكانت نتائجها إيجابية، وينتظر أيضا حسب تمامري أن ينهي نظام القائمة المفتوحة زمن الفساد المالي وقصص صاحب رأس القائمة الذي يضمن الفوز بمجرد حصول قائمته على المرتبة الأولى.

في حين يعتبر، رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، أن التعديلات الجديدة التي مست قانون البلدية جاءت فقط لتدارك بعض الاختلالات التي حملها قانون البلدية، وبالتالي لم تحمل الجديد عكس ما كانت الطبقة السياسية تطمح إليه، مشيرا في تصريح لـ«الشروق" أنه في السابق كانت تطرح إشكالية انتخاب رئيس المجلس والتي كانت سببا في حدوث انسدادات وصلت إلى 750 مجلس بلدي وطنيا، لأن عدم المرونة في انتخاب "المير" عطلت العملية الانتخابية على مستوى هذه المجالس.

ويرى بن خلاف أن التغيير الحقيقي يتمثل في إعطاء صلاحيات أوسع للمنتخبين المحليين، لأن المنتخب البلدي اليوم أصبح يهتم فقط بإشعال المصابيح وتعبيد الطرق، في وقت تحتاج فيه الجزائر لتنمية فعلية على المستوى المحلي، تكون بصلاحيات موسعة للمنتخبين المحليين الذين اختارهم الشعب.

ويتفق معه في هذا الطرح، رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، أحمد صادوق، الذي تأسف لهذا التعديل، قائلا إنهم كحزب سياسي معني بهذه الانتخابات كانوا يطمحون أن تكون التعديلات أوسع فيما يخص قانون البلدية وطريقة انتخاب المجالس البلدية والولائية خاصة أن البرلمان على -حد قوله- ليس في عطلة ومن الممكن أن يمرر هذا المشروع على النواب من أجل إثرائه ومناقشته وفتح ملف صلاحيات رئيس البلدية.

الخبر
EL KHABAR

السبت 4 سبتمبر 2021 م
الموافق لـ26 محرم 1443 هـ

توسيع مجالات التصديق على استمارات التوقيعات

تسهيلات من أجل الترشح للمحليات

أفرجت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن نموذج استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية الخاصة بقوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي وكيفيات التصديق عليها، وهذا تحسبا للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، حيث تم توسيع قائمة الأشخاص الذين أضفيت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين للتصديق على الاستمارات، بالموازاة مع حظر أي استغلال مالي للمترشحين (مجانية التصديق على الوثائق).

أحمد حمداني

● أفاد بيان صادر عن رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، محمد شرفي، أمس، بأن النموذج الرسمي المعتمد للاستمارات تضمنه القرار رقم 7 المؤرخ في 30 أوت 2021، والمتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها.

ومما جاء في القرار من تدابير، أن "يتم سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيه نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

واستجابة لدعوات سابقة بضرورة تسهيل مجالات التصديق على الاستمارات، قالت السلطة في بيانها إن رئيسها، محمد شرفي، أصدر قرارات لإعطاء مرونة أكبر لعملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، إذ تم توسيع قائمة الأشخاص الذين أضفيت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا للتصديق على الاستمارات، وتشمل القرارات الجديدة في هذا الشأن الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة".

وتم توسيع القائمة أيضا لتضم المترجمين، التراجمة الرسميين، المديرين التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين رؤساء الديوان للمقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر والأمناء العامين للدوائر".

وأوضحت الوثيقة، التي نشرتها سلطة الانتخابات، أن مسار استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية يقتضي أن تعرض بعد التصديق عليها على ضابط عمومي مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها، ثم تودع لدى مكتب القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

وشددت السلطة على أن "عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية".

وفي سياق إحداث قطيعة مع ممارسات سابقة ارتبطت بالمواعيد الانتخابية، فقد حذرت السلطة الوطنية للانتخابات من أي استغلال مادي للراغبين في الترشح، بحيث أبرزت أنه "يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

أ.ح

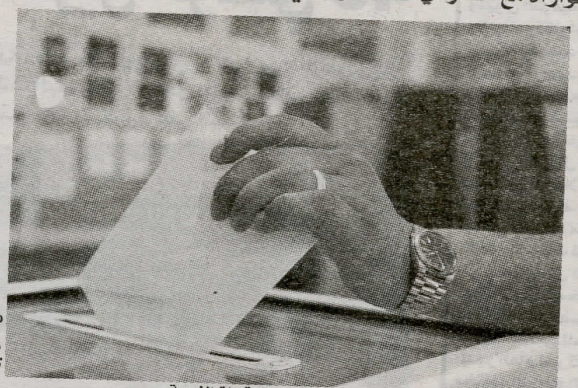

مرونة أكبر لعملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

تقديم رسالة تعلن فيها نيّة الترشح

هذه هي شروط سحب استمارة الترشيحات للانتخابات المحلية

■ المصادقة على الاستمارات معفية من المصاريف القضائية.. ومنع دفع أيّ قبول مادي مقابل التوقيع على الاستمارات

أفرجت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن شروط سحب استمارة التوقيعات الفردية لصالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس البلدي والولائي.

وأكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنه يتم «سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح من الأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة يعلن فيها نيّة تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي».

وأضاف أنه «وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسّع القرار الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص الذين أضيفت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا، لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقون، المحضرون القضائيون ومحافظو البيع بالمزايدة». كما يشمل القرار «المترجمين، التراجمة الرسميين، المديرين التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (بولاية الجزائر)، رؤساء الديوان للمقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر والأمناء العامين للدوائر».

وأضاف أن «استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم بعد التصديق عليها لدى ضابط عمومي مرفوقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها، إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعدّ محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا».

وأشار بيان السلطة إلى أن «التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية».

وذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه «يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأيّ شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي».

نوال زايد

الشعب

تحسّبا لانتخابات المجالس المحلية

هكذا تُسحب استمارات اكتتاب توقيعات المترشحين

أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قرارا، يوضح طريقة سحب استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخابات أعضاء المجالس المحلية (المجلس الشعبي البلدي والولائي) المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، مع توسيع قائمة الأشخاص الذين يسمح لهم التصديق عليها، لما أسمتهم الضباط العموميين، واعتمادها من قبل القضاء رؤساء لجان مراجعة القوائم الانتخابية.

زهراء بن دحمان

جاء في بيان رقم 2 للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تحوز «الشعب» نسخة منه، أنه تبعا لصدور المرسوم الرئاسي رقم 21-336 المؤرخ في 28 أوت 2021، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي ليوم 27 نوفمبر 2021، أصدر رئيس السلطة الوطنية للانتخابات القرار رقم 7 المؤرخ في 30 أوت 2021، المتعلق باستمارة التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخابات أعضاء المجالس المحلية والتصديق عليها. واستنادا للقرار، سيتم سحب استمارات التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهل قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيه نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.

وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر عن شرفي، من قائمة الأشخاص الذين أضيفت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات أو أي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين، محافظي البيع بالمزايدة، المترجمين الرسميين، مدراء التقنيين والشؤون العامة، مديرة الإدارة المحلية والمنتخبين بولاية الجزائر، رؤساء ديوان المقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر، الأمناء العامين للدوائر.

وأوضح البيان، أن استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم بعد التصديق عليها لدى ضابط عمومي مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية المختصة إقليميا بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

أما بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

وذكرت سلطة المستقلة للانتخابات، أن التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية، كما يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.

السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات :

قرار يحدد شروط سحب استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية للمترشحين والتصديق عليها

أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قرارا يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها، وهذا تحسبا للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل. وأوضح بيان صادر عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أول أمس الخميس أنه «تبعا للمرسوم الرئاسي رقم 21-366 المؤرخ في 19 محرم عام 1443 الموافق ل28 أغسطس سنة 2021، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي ليوم 27 نوفمبر 2021، أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات القرار رقم 7 المؤرخ في 21 محرم 1443 الموافق ل 30 أغسطس سنة 2021، والمتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها». وطبقا لأحكام القرار، «يتم سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيه نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي». وأضاف البيان أنه «وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر من السيد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص الذين أضيفت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة». كما يشمل القرار «المترجمين، التراجمة الرسميين، المدراء التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (بولاية الجزائر)، رؤساء الديوان للمقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر والأمناء العامين للدوائر». وأضاف البيان أن «استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم، بعد التصديق عليها لدى ضابط عمومي مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها، إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا. وأشار بيان السلطة إلى أن «التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية». وذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه «يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي».

السلطة المستقلة للانتخابات تصدر قرارا بشأن اكتتاب التوقيعات

هذه إجراءات جمع والمصادقة على استمارات المترشحين

أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قرارا يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها، وهذا تحسبا للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل.

وأوضح بيان صادر عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يوم الخميس أنه "تبعا للمرسوم الرئاسي رقم 21-366 المؤرخ في 19 محرم عام 1443 الموافق لـ28 أوت سنة 2021، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي ليوم 27 نوفمبر 2021، أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات القرار رقم 7 المؤرخ في 21 محرم 1443 الموافق لـ 30 أوت سنة 2021، والمتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها".

وطبقا لأحكام القرار، "يتم سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيه نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

وأضاف البيان أنه "وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر من رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص الذين أضيفت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة".

كما يشمل القرار "المترجمين، التراجمة الرسميين، المدراء التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (بولاية الجزائر)، رؤساء الديوان للمقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر والأمناء العامين للدوائر". وأضاف البيان أن "استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم، بعد التصديق عليها لدى ضابط عمومي مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها، إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

وأشار بيان السلطة إلى أن "التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية".

وذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه "يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

سعيد.ب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

توسيع قائمة المؤهلين للتصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات

أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قرارا يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها، وهذا تحسبا للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل.

س. س

وأوضح بيان صادر عن السلطة أول أمس، أنه "طبقا لأحكام هذا القرار "يتم سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين للترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيه نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

وأضاف البيان أنه "بهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر من السيد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص الذين أضفيت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا، لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة". كما يشمل القرار "المترجمين، التراجمة الرسميين، المديرين التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (بولاية الجزائر)، رؤساء الديوان للمقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر والأمناء العامين للدوائر".

وأضاف البيان أن "استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم، بعد التصديق عليها لدى ضابط عمومي مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها، إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

وأشار بيان السلطة إلى أن "التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية".

وذكرت بأنه "يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

IL A RÉUNI SES PARLEMENTAIRES

ZITOUNI VISE LES LOCALES

TAYEB Zitouni a rappelé les dysfonctionnements qui caractérisent le Code électoral en vigueur en demandant à ses parlementaires d'« exiger des amendements qui permettront de rendre l'action politique et électorale plus qualitative et efficace ».

HOCINE NEFFAH

Le secrétaire général du rassemblement national démocratique (RND), Tayeb Zitouni , a réuni ses parlementaires au siège du parti pour débattre des questions politiques et économiques qui caractérisent le pays, jeudi passé. La rencontre était l'occasion pour aborder la situation interne du RND et les défis qui se dressent au parti avec l'approche de la joute des locales.

La rencontre s'est focalisée sur la situation qui prévaut dans le pays au plan politique, économique et social.

Le SG du RND, Tayeb Zitouni a rappelé devant ses parlementaires que « le pays a connu durant les deux dernières années une situation exceptionnelle. Notre peuple a vécu et il vit une situation socio-économique difficile et délicate. La détérioration du pouvoir d'achat et la flambée des prixs sont dues à notre dépendance totale à la rente pétrolière qui elle-même est en train de subir l'influence et les retombées de la transformation que connaît l'économie mondiale et la fluctuation des prix du pétrole », a-t-il rétorqué. Tayeb Zitouni ne s'est pas limité à ce constat, il est allé jusqu'à dire que « cette situation est le prolongement de la politique menée par les gouvernements des deux décennies précédentes où la prédation et la dilapidation des deniers publics se faisaient d'une manière méthodique », a-t-il souligné. Lors de cette rencontre, Tayeb Zitouni n'a pas omis de dire en présence de ses parlementaires que « le pays qui s'efforce de rétablir les équilibres économiques et faire preuve de courage pour rectifier les erreurs passées, fait face à des complots ourdis et planifiés. Ces complots ont été prouvés et l'objectif était de cibler la stabilité et la souveraineté du pays », et d'ajouter que « les incendies qui ont caractérisé nos forêts récemment, l'assassinat ignoble de Djamel Bensmaïl, sont autant de preuves qui renseignent sur un plan fomenté par des organisations terroristes qui veulent porter un coup au tissu social et à la cohésion nationale du peuple algérien », a-t-il mentionné. Le secrétaire général du RND a déclaré que « le plan des deux organisations MAK et Rachad pour semer le chaos et la discorde dans le pays a été déjoué et démasqué par les forces de sécurité et les institutions de l'Etat qui travaillent d'arrache-pied pour faire face à ce complot visant à nuire au pays et à sa stabilité », a-t-il tonné. Le premier responsable du RND a dénoncé le discours de la haine qui se fait propager et alimenter à travers les réseaux sociaux. Il a appelé les pouvoirs publics à prendre les mesures qui s'imposent pour mettre un terme à ce genre de discours qui ne favorisent que la « fitna » et la division. La rupture des relations diplomatiques avec le Maroc a été saluée par le RND. Cette mesure est, selon Tayeb Zitouni, justifiée par « la normalisation du Maroc avec l'entité sioniste et son implication dans le complot qui cible le pays et son unité. Le Maroc, en s'alliant avec l'entité sioniste, a inculqué un corps étranger au Maghreb et au niveau du continent africain », a-t-il souligné. Après ce constat qui a trait à la situation politique, économique et sociale que traverse le pays, le premier responsable du RND a exhorté ces parlementaires à travers un débat qui s'est ouvert de bien «s'impliquer dans les affaires publiques et se rapprocher des préoccupations des citoyens sur le terrain et apporter des solutions et les propositions quant à la relance économique du pays et à la situation sociale ». Tayeb Zitouni a rappelé les dysfonctionnements qui caractérisent le Code électoral en vigueur en demandant à ses parlementaires d'« exiger des amendements qui permettront de rendre l'action politique et électorale qualitative et efficace », a-t-il martelé.

Tayeb Zitouni, premier résponsable du RND

Dans un autre registre, Le secrétaire général du RND a confirmé la participation de sa formation à la prochaine joute des locales en précisant que « le temps est venu pour donner à l'élu local plus de prérogatives et lui permettre d'assumer ses actions au niveau local. Et cela ne peut se réaliser qu'à travers la révision du Code communal et de wilaya », a-t-il conclu.

H.N.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

PARTIS POLITIQUES

Les critères des futurs candidats définis

LES ÉTATS-MAJORS des partis politiques planchent déjà sur le profil des postulants aux élections locales. Les critères de sélection qui vont de la probité au niveau intellectuel appréciable sont les principales conditions.

«Il est exigé du candidat qu'il soit nationaliste et démocrate, jouissant d'un bon niveau intellectuel. Il doit être animé de la volonté de servir le peuple», lance d'emblée le président du parti El Karama, Ahmed Daoui. Et d'annoncer l'ouverture des listes aux candidatures externes au parti «pour attirer les compétences et les profils intéressants». Le président d'El Fadjr El Djadid, Tahar Benbaïbèche, fait, lui, observer que parmi les exigences retenues, «le prolongement et la reconnaissance sociale et les compétences requises». De son avis, l'expérience de la gestion locale et la popularité représentent un plus pour les postulants». Redouane Khellif, président du Front national de la justice sociale, insiste, de son côté, sur la sélection des profils qui «ont à cœur de travailler dans la commune». Plus précis, il décline les conditions par «la compétence, l'expérience en matière de gestion locale, l'intégrité et une notoriété au sein de la population».

«Il y a, aujourd'hui, la possibilité d'aller vers une nouvelle dimension dans la gestion de la commune, mais il ne faut pas qu'elle reste archaïque. Il faut redonner plus de prérogatives aux élus APC», explique-t-il. Membre de la direction du mouvement de la société pour la paix (MSP), Ahmed Cherifi remarque que le parti n'exige pas des conditions particulières à l'exception de la probité et de la popularité. Expliquant que des candidatures externes au parti peuvent également postuler, Cherifi note néanmoins que «la priorité va aux militants du parti mais les listes de candidatures sont ouvertes pour tout citoyen honnête, crédible ayant l'ambition de se présenter sur nos listes». De son côté, Habib Brahmia, responsable de la communication à Jil Jadid, explique que sa formation n'a pas encore tranché sa position par rapport aux élections. Il note qu'en cas de participation, le parti de Sofiane Djillali choisira des candidats parmi ceux animés de l'ambition de gérer une commune et de répondre aux doléances quotidiennes des citoyens. «Il y a des personnes qui sont déjà actives dans leurs communes et quartiers et qui souhaitent être élus, il y a aussi de bons profils de la société civile qui veulent candidater au sein de notre parti», note-t-il, précisant dans ce cadre que les postulants doivent être irréprochables. «Nous sommes toujours dans la même logique», note-t-il soulignant qu'«il est important que les Algériens qui veulent le changement investissent les institutions y compris les locales».

■ **Hakem Fatma Zohra**

FORMULAIRE DE CANDIDATURES

L'ANIE fixe les conditions de retrait

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a rendu public un arrêté portant formulaire de souscription et légalisation des signatures individuelles au profit des listes de candidats pour l'élection des membres des Assemblées populaires communales et de wilaya (APC/APW), en prévision des élections locales, le 27 novembre prochain. «Le retrait des formulaires de souscription des signatures individuelles est effectué auprès du représentant des pressentis candidats au sein des partis politiques et des candidats indépendants, juridiquement habilités, près de la délégation de wilaya de l'Anie territorialement compétente, par la présentation d'une lettre dans laquelle est déclarée l'intention de former une liste de candidats pour l'élection des membres de l'APC et APW», relève la même source. Afin de faciliter la légalisation des formulaires de souscription des signatures individuelles, l'arrêté a élargi «la liste des personnes auxquelles a été attribuée la qualité d'officier public juridiquement habilité pour englober les secrétaires généraux (SG) des communes ou tout employé délégué par ces derniers, les notaires, les huissiers de justice et les commissaires-priseurs». Cette procédure concerne également «les traducteurs-interprètes officiels, les directeurs techniques et des affaires publiques, le directeur de l'administration locale, des élections et des électeurs à Alger, les chefs de cabinet près les circonscriptions administratives, les chefs de services à la direction des techniciens et des affaires publiques, les chefs de daïra, les chefs de projet à Alger et les SG des daïras».

«Les formulaires de souscription des signatures individuelles sont présentés, après légalisation auprès d'un officier public, au magistrat, président de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune sise près du chef-lieu de wilaya, avant que le président de la commission ne procède au contrôle et à la vérification des signatures et présentera, par la voie de conséquence, un procès-verbal, dont une copie sera transmise au représentant de la liste de candidats juridiquement habilités».

Ph : Fouad S.

Le Soir D'ALGERIE

Le RCD se prononcera le 17 septembre

Constat sévère que celui que fait le Rassemblement pour la culture et la démocratie de la situation générale du pays, appelant, dans ce sillage, à l'apaisement tous azimuts.

Dans un communiqué sanctionnant la réunion mensuelle de son secrétariat national, le parti progressiste qualifie tout simplement la situation du pays d'exceptionnelle, empreinte, selon lui, «de répression, d'emprisonnements et d'arbitraire qui s'abattent sur les citoyens et les militants au seul motif qu'ils ne se rangent pas derrière une feuille de route officielle qui tourne le dos à la souveraineté du peuple et aux revendications du mouvement populaire».

Un État d'exception qui ne dit pas son nom et qui exclut tout débat sur la situation du pays que les promoteurs de la Nouvelle Algérie s'apprêtent, soutient encore le RCD, à «restructurer les banques, à mettre le secteur des mines sur le marché des acquéreurs, à reconsidérer la structure des subventions alors que de larges couches de la population sont de plus en plus précarisées et à fermer des entreprises publiques, à l'instar de l'Eniem».

Pour le parti que préside Mohcine Belabbas, «rien ne peut justifier que des dossiers qui engagent l'avenir du pays soient traités dans l'opacité», considérant que «la transparence nécessaire à la bonne gouvernance est tributaire de l'arrêt des atteintes graves aux libertés individuelles et collectives, de la cessation de la criminalisation de l'action politique et syndicale».

Pour le RCD, le contexte politique général miné déjà par quatre mandats de gestion inique de Bouteflika, et exacerbé par une situation régionale aux périls inédits, dicte la promotion du rassemblement, de l'apaisement par la libération des détenus d'opinion et l'arrêt de la répression et de l'instrumentalisation de la justice, du respect des libertés fondamentales et la promotion du dialogue».

Car, estime-t-il, «le mouvement révolutionnaire de février 2019 a démontré qu'une dynamique d'unité est possible autour des revendications populaires portées par le Hirak, et les récentes dérives du pouvoir marocain à travers son représentant à l'organisation des pays non alignés ou son assentiment aux déclarations hostiles d'un officiel israélien sur le sol du royaume n'honorent pas la monarchie et constituent une attitude belliqueuse envers notre pays».

En ce qui concerne les élections locales anticipées du 27 novembre prochain, le RCD devra se prononcer le 17 septembre prochain à l'occasion d'une session ordinaire de son conseil national. Un conclave qui devra être précédé de la tenue de conseils régionaux à l'effet de débattre de la situation générale du pays dont le tout prochain double scrutin local anticipé. Un rendez-vous qui suscite un large débat parmi les collectifs des militants autour de cette question.

M. K.